



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الحقوق

تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب خلال مرحلة العدالة الانتقالية

خالد عبدالله علي

رسالة ماجستير

في

قانون حقوق الإنسان

بإشراف الدكتور

فتحي محمد فتحي الحياي

الباحث

المستخلص

خلال مراحل التحولات التي تخوضها الشعوب في سبيل الانتقال من الأنظمة الدكتاتورية الاستبدادية إلى نظام ديمقراطي تعددي، والتي تتخللها ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ووقوع ضحايا لتلك الانتهاكات التي تكون نتيجة لقيام النزاعات أو الثورات أو الحروب الأهلية، والتي يتم ارتكاب الانتهاكات خلالها من قبل الأنظمة السلطوية، ثمة مبررات تحتم تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب لغرض ضمان ملاحقة مرتكبي تلك الانتهاكات وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

يتم تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب خلال المرحلة الانتقالية من خلال العديد من الآليات غير القضائية و القضائية، فالآليات غير القضائية تتمثل في لجان كشف الحقيقة التي تعد من الآليات الأساسية التي يتم اعتمادها خلالها مرحلة العدالة الانتقالية في الكشف عن حقائق الانتهاكات التي وقعت، وبيان الضحايا والمتضررين من تلك الانتهاكات، وآلية التعويض الذي يسهم في جبر الضرر للضحايا وقد يكون تعويضاً مادياً أو معنوياً ويعد من الآليات التي تسهم في إيقاع العقاب بحق مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، فضلاً عن الإصلاح المؤسسي الذي يلعب دوراً مهماً في تفعيل المبدأ من خلال الإصلاحات التي تشتمل على المؤسسات الإدارية والأمنية والقضائية التي تساعد في وضع حد للإفلات من العقاب، أما الآليات القضائية المتمثلة

في الدور الذي تمارسه المحاكم الوطنية والدولية في وضع حد لإفلات المجرمين من العقاب تتمثل في الممارسات التي تقوم بها المحاكم الوطنية التي تعد صاحبة الاختصاص الأصيل في الولاية القضائية في تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب من خلال الملاحقات القضائية لمعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما يعد تشكيل المحاكم الجنائية الدولية الخاصة ليوغسلافيا السابقة ورواند دور مهم في تفعيل مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية وعدم الإعتداد بالحصانة التي كان يتدرع بها مرتكبي الانتهاكات لغرض إفلاتهم من العقاب، إذ تعد نقطة التحول البارزة في معاقبة كبار المسؤولين ومحاكمتهم، وتشكيل عدد من المحاكم الجنائية المختلطة التي أسهمت في تطبيق المبدأ اشتملت أيضاً على نظام لتعويض ضحايا الانتهاكات، وتوجت الجهود الدولية بتأسيس المحكمة الجنائية الدولية التي أكدت على عدم الإفلات من العقاب كما لعبت دوراً فعالاً عن طريق الملاحقات والمحاكمات التي أجرتها. وقد يتم تقييد صرامة تطبيق المبدأ من خلال سلوك طرق تصالحية يغلب فيها التصالح ما بين الجاني والمجني عليه والمجتمع، وهو المسار الذي يتم اختياره لغرض تحقيق الاستقرار وإقامة السلم المجتمعي.

فهرست المحتويات

العنوان	الموضوع	رقم الصفحة
	المستخلص	أ
	المقدمة	١
الفصل الأول	ماهية مبدأ عدم الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية	٥
المبحث الأول	مفهوم مبدأ عدم الإفلات من العقاب وتطوره التاريخي	٦
المطلب الأول	تعريف مبدأ عدم الإفلات من العقاب وتطوره التاريخي	٦
الفرع الأول	تعريف مبدأ عدم الإفلات من العقاب	٧

During the stages of transitions that peoples go through in order to transform from totalitarian dictatorial regimes to a pluralistic democracy, which are punctuated by the commission of gross violations of human rights, and victims as a result of conflicts, revolutions, or civil wars, and during which violations are committed by authoritarian regimes requires the application of the principle of non-impunity to ensure that the perpetrators of these violations are prosecuted and that they do not escape punishment.

The application of the principle of non-impunity during the transitional stage takes place through many judicial and non-judicial mechanisms. Non-judicial mechanisms are represented by truth-disclosure committees, which are among the basic mechanisms adopted during the transitional justice stage which helps reveal the facts of the violations occurred, and identifying the victims and those affected by these violations. The compensation mechanism that contributes to redress harm suffered by victims may be material or moral. Institutional reform that contributes to the implementation of the principle through reforms includes administrative, security and judicial institutions that play an important role in putting an end to impunity, remembrance and memorialization.

The judicial mechanisms are characterised by the role that national and international courts practise in putting an end to the impunity of criminals, which is embodied in the practices of national courts and are considered the

primary competence in the jurisdiction, in applying the principle of non-impunity through prosecutions to punish perpetrators of serious violations of human rights. The formation of the Special International Criminal Tribunals for the former Yugoslavia and Rwanda played an important role in highlighting and activating the principle of individual criminal responsibility and disregarding the immunity that was invoked by the perpetrators of violations for the purpose of impunity. It is considered a milestone in the punishment and trial of high-ranking officials, and the formation of a number of mixed criminal courts that contributed to the implementation of the principle and included a system to compensate victims of violations and the international efforts culminated in the establishment of the permanent international criminal court which ensured the principle of non-impunity. They played a pivotal role through prosecutions and trials carried out by them.

The strict application of the principle may be restricted through the conduct of conciliatory methods in which reconciliation is prevalent between the perpetrator and the victim and society, which is the path chosen for the purpose of achieving stability and establishing community peace.

**Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Mosul**



The Application of The Principle of Non-Impunity During the Transitional Justice Stage

Khalid Abdullah Ali

Master Thesis

In

Human Rights Law

Supervised by

Dr.Fathi Mohammed Fathi Al Hayani

Lecturer In Public International Law

2020 AD

1442 AH